

إضاءة الإصحاح البيئي مسؤولية وطنية



البيئة والمياه

الأوضاع البيئي في عدد من الأسواق بعيدة كل البعد عن المعايير الهندسية الصحية والقانونية بسبب عدم تنفيذ القوانين بل أن العشوائية أصبحت هي الأساس في بعض المديرية والتي وصل فيها القضايا إلى المشاغبة وحمل السلاح وضرب المواطنين فأين اليوم الإصحاح البيئي من كل هذا وأين دور النقابة في محاسبة الجهات المعنية والمسؤولية لطبق القانون وان لا تعتمد أي توقعات إذا كانت تخالف القانون وتدعم العشوائية وبعيدة كل البعد عن التنسيق مع الجهات ذات العلاقة بالذات إذا كانت القضايا تخص الأراضي والعقارات والتصاريح الخاصة بالبناء على مستوى المديرية وبالذات المرأة اليمنية والتي بحاجة للدعم ورفع الظلم عنها

واستمراره لينعم المواطن ببيئة صحية خالية من مسببات الأمراض.. وإنني أدعو بهذه المناسبة كافة شرائح وفئات المجتمع وجميع الجهات الرسمية والقطاع الحكومي والخاص بالتعاون في سبيل إنجاز برنامج الإصحاح البيئي من أجل مجتمع صحيح سليم وبيئة نظيفة وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه. فكيف على المواطن اليمني التصرف والتحرك والعيش في ظل عدم وجود القانون الذي يجب أن يكون فوق الجميع حيث يجب على جميع الجهات ذات العلاقة التنسيق والتعاون لرفع كلمة القانون فوق أي جهة تحاول زرع بذرة الفساد بين أوساط المواطنين بسبب توسع رقعة مساحة الالتقاء بين صناعات القرار والمواطن لأسباب لا ندركه ولكن يمكننا القول أن

الغفايات والمخلفات والصرف الصحي والمصادر البيئية للأمراض وإصلاح الفساد الإداري وروتين المعاملات وتفعيل القانون البيئي وشرطة البيئة والتي يجب أن تكون قدوة للجميع من جميع النواحي البيئية ... وامتلاك القناعة التامة بأهمية تأسيس برنامج يضم في إطاره الإصحاح البيئي لتفعيل كل القطاعات ذات العلاقة، من أجل تحويله إلى واقع عملي يخدم أبناء المنطقة ثم المحافظة لحرص المشاكل والقضايا البيئية وإيجاد الحلول مع الجهات ذات العلاقة ومشاركة الشباب في تفعيل دورهم، الذي يعتبر الهدف الأساسي لتفعيل دورهم الكبير في إنجاز المهام على الشكل الصحيح. أملي أن تتضافر كل الجهود للاستفادة منه

الإصحاح البيئي بالمحافظة يتزايد بسبب كثرة الأزمات البيئية من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغياب الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع اليمني بسبب الصراعات القبلية والتطفل الفكري السلبي واستغلال العديد من الجهات الحكومية والغير حكومية كراسي السلطة لتحقيق المطالب الشخصية على حساب المواطن البسيط والذي لم يعد يملك شي يستند به ليوقف ضد العوامل الطبيعية والغير طبيعية والتي تواجهه يوميا بسبب المصاعب والعقبات التي أصبحت جزء من حياتنا اليومية ومن هنا فإن برنامج الإصحاح البيئي ضروري من أجل إيجاد البيئة الصحية بكل روافدها وعناصرها، من أجل سلامة الغذاء والماء والتعامل مع

رفع الوعي البيئي بين أوساط المواطنين للحد من رمي القمامة

إيجاد معالجات لاستنزاف المياه وحماية العمارات من الانهيار

نافذة

الإصحاح البيئي مسؤولية وطنية



أمل حزام

الإصحاح البيئي بالمحافظة يتزايد بسبب كثرة الأزمات البيئية من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغياب الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع اليمني بسبب الصراعات القبلية والتطفل الفكري السلبي واستغلال العديد من الجهات الحكومية والغير حكومية كراسي السلطة لتحقيق المطالب الشخصية على حساب المواطن البسيط والذي لم يعد يملك شي يستند به ليوقف ضد العوامل الطبيعية والغير طبيعية والتي تواجهه يوميا بسبب المصاعب والعقبات التي أصبحت جزء من حياتنا اليومية ومن هنا فإن برنامج الإصحاح البيئي ضروري من أجل إيجاد

البيئة الصحية بكل روافدها وعناصرها، ومن أجل سلامة الغذاء والماء والتعامل مع الغفايات والمخلفات والصرف الصحي والمصادر البيئية للأمراض وإصلاح الفساد الإداري وروتين المعاملات وتفعيل القانون البيئي وشرطة البيئة والتي يجب أن تكون قدوة للجميع من جميع النواحي البيئية ... وامتلاك القناعة التامة بأهمية تأسيس برنامج يضم في إطاره الإصحاح البيئي لتفعيل كل القطاعات ذات العلاقة، من أجل تحويله إلى واقع عملي يخدم أبناء المنطقة ثم المحافظة لحرص المشاكل والقضايا البيئية وإيجاد الحلول مع الجهات ذات العلاقة ومشاركة الشباب في تفعيل دورهم، الذي يعتبر الهدف الأساسي لتفعيل دورهم الكبير في إنجاز المهام على الشكل الصحيح، أملي أن تتضافر كل الجهود للاستفادة منه واستمراره لينعم المواطن ببيئة صحية خالية من مسببات الأمراض.. وإنني أدعو بهذه المناسبة كافة شرائح وفئات المجتمع وجميع الجهات الرسمية والقطاع الحكومي والخاص بالتعاون في سبيل إنجاز برنامج الإصحاح البيئي من أجل مجتمع صحيح سليم وبيئة نظيفة وفق

الله الجميع لما يحبه ويرضاه. فكيف على المواطن اليمني التصرف والتحرك والعيش في ظل عدم وجود القانون الذي يجب أن يكون فوق الجميع حيث يجب على جميع الجهات ذات العلاقة التنسيق والتعاون لرفع كلمة القانون فوق أي جهة تحاول زرع بذرة الفساد بين أوساط المواطنين بسبب توسع رقعة مساحة الالتقاء بين صناعات القرار والمواطن لأسباب لا ندركه ولكن يمكننا القول أن الأوضاع البيئي في عدد من الأسواق بعيدة كل البعد عن المعايير الهندسية الصحية والقانونية بسبب عدم تنفيذ القوانين بل أن العشوائية أصبحت هي الأساس في بعض المديرية والتي وصل فيها القضايا إلى المشاغبة وحمل السلاح وضرب المواطنين فأين اليوم الإصحاح البيئي من كل هذا وأين دور النقابة في محاسبة الجهات المعنية والمسؤولية لطبق القانون وان لا تعتمد أي توقعات إذا كانت تخالف القانون وتدعم العشوائية وبعيدة كل البعد عن التنسيق مع الجهات ذات العلاقة بالذات إذا كانت القضايا تخص الأراضي والعقارات والتصاريح الخاصة بالبناء على مستوى المديرية وبالذات المرأة اليمنية والتي بحاجة للدعم ورفع الظلم عنها .



منتجع المها الصحراوي أول فندق للسياحة البيئية في الإمارات



يخيم البدو الرحل. تبلغ مساحة كل جناح 75 مترا مربعا ومساحة كل جناح ملكي 175 مترا مربعا وتتميز بناؤها مع الطبيعة الخارجية. يختصر تصميم المها عنصر اقتحام البيئة الطبيعية لكنه يتحدى في إبراز عناصر أخرى مثل المناظر الخلابة والمساحة الشاسعة وسكون الصحراء. وفي منتجع المها يتكّن الزوار من الاستمتاع بالانشطة الصحراوية التقليدية مثل ركوب الخيل والصيد بالصقور واطلاق السهام وركوب الجمال. ويتوفر في الموقع العديد من الأشخاص المخضين والسافلين المدربين جيدا لمراقبة الزوار في الرحلات الصحراوية.

كما صممت مرافق خاصة لتناول الطعام وفق عادات الحياة الصحراوية، حيث تم توفير تسهيلات خارجية في قلب الطبيعة توجد فيها أماكن خاصة للشواء وتناول الطعام. واتخذت إدارة المها إجراءات بيئية عديدة لحماية الطبيعة الصحراوية حيث تتوفر تسهيلات استخدام الطاقة الشمسية ومعالجة المياه للاستفادة القصوى من الموارد الطبيعية. وتم تنقية ومعالجة وتكرير مياه المنتجع واستعمالها للخدمات والري. كما يستخدم نوع خاص من الزجاج للحفاظ على فعالية الطاقة في المباني وعدم اهدارها. ويعتمد ذلك في المنتجع استخدام المواد المعالجة مثل السورق المعالج للقرطاسية ومواد التوضيب المعالجة

الاقليمية طبيعية كما يتضمن فجوات واسعة مليئة بالماء. وتضمنت عملية تنسيق المساحة داخل المنتجع زراعة نباتات اقليمية العربية، حيث اسهم في تعزيز الحوافز السياحية لديي بإضافة مرفق جديد راق متميز، والمحافظة على البيئة الفطرية في المنطقة. بلغت تكلفة مشروع «المها» 12.5 مليون دولار اميركي، وقد اقيم وسط محمية طبيعية تبلغ مساحتها 26 كيلومترا مربعا في الصحراء، ويبعد حوالي 45 دقيقة بالسيارة عن مطار دبي الدولي. ويمكن الوصول الى المشروع عن طريق دبي - العين السريعة، وقد تم تخصيص نسبة 98% من المساحة الاجمالية لتكون محمية طبيعية، بينما خصصت الأرض التبقية لمبنى المنتجع الرئيسي والأجنحة والتسهيلات الترفيهية ومرافق الخدمات. ويعتبر منتجع «المها» أول محاولة في الإمارات لإعادة ادخال عناصر الحياة البرية الطبيعية من نباتات وحيوانات معرضة للانقراض الى الطبيعة الصحراوية ضمن بيئة محمية مفتوحة تتميز بحرية الحياة فيها. ويهدف مشروع كاثو وحماية الحيوانات الممتد على خمس سنوات، الى تغطية 10 أنواع من حيوانات البيئة المحلية، وتضمن هذه الأنواع الغزلان والثعلب العربي وغيرها من الحيوانات البرية الأصغر حجما. وخارج محيط المنتجع تتم إعادة تنسيق بعض المساحات التي شهدت نمو عشب غزير من خلال زراعة نباتات

الرقابة في حديثها لصحيفة 14 أكتوبر إن الأوضاع البيئية الحالية في العمارة مزرية وإن ساكنو العمارة يعانون من رفع هذا الواء ولكن للأسف دون تحرك بل تزداد كومة القمامة وتسرب المياه وخطر الكهرباء على المواطنين أما بالنسبة للروائح الكريهة دون حل ليل ونهار، ثم أشار إلى مساهمة العمارة والمياه تسرب إليها يوميا وتهدد بتدهار العمارة بسبب هذه العوامل المتراكمة على عمارة المقطري ومعاملة ساكنيها. أما بالنسبة للوضع الصحي فقال: (إن الوضع الصحي صعب فالذباب والبعض والفئران والتعابين تتجول في بيوتنا وتهاجم أطفالنا عدد من الأمراض المعدية وتهدد صحتهم بسبب الغادورات. وأن عملية التوعية البيئية ضعيفة بين المواطنين الساكنين في العمارات لرفع الوعي البيئي لدى الساكنين وتوعيتهم على ضرورة الحد من رمي القمامات ومعالجة التسرب المائي المستمر وتنظيم الأسلاك الكهربائية وإيجاد حلول وأنظمة وآلية عمل للتنسيق مع الجهات ذات العلاقة والمواطنين وتفعيل دور التوعية البيئية على مستوى الشوارع وداخل العمارات وفي المرافق الحكومية والغير حكومية للحد من هذه الظواهر والذي تشكل عبء في تطور أي مجتمع فالصحة هي الأساس لبناء أي مجتمع والمجتمع الصحي يجب أن يكون خالي من التلوث وما دور عقال الحارات ومدراء المديرية والبلديات والصرف الصحي؟



عدن/ أمل حزام مدحجي

في زيارة خاصة لعمارة المقطري بمديرية الملا/ حيث بالصدفة وأنا أتجول أو أتأمل المنظر الخلاب من كومة القمامة المتراكمة المرمية في منافذ العمارة والتي كانت في استقبالي أما بالنسبة للمصعد فأصبح المصعد الكهربائي والذي لم يعد له وجود مجرد مساحة كبيرة لرمي القمامات والأوساخ المخلطة حيث تحولت أزقة العمارة إلى منفذ كبير للقمامة.

أما بالنسبة للأسلاك الكهربائية متشابكة على الجدران بين تسرب مياه الأنابيب المتصدية وتعريض العمارة لخطر الانهيار بسبب تسرب المياه إلى أساسات العمارة وغير ذلك من الروائح الكريهة والتي تستنشق حين تدخل هذه العمارة كيف يمكن لإنسان طبيعي تحمل مثل هذه الأوضاع وماذا عن سكان العمارة الذين يمكثون فيها مدة طويلة ويراقبون تدهور الوضع وسكوت العديد من الساكنين حول الأوضاع ودعم الأخر منهم في رمي القمامات وزيادة الطين بله.

ومن ناحية أخرى ترى الحشرات تزحف بين كومة القمامة منها الذباب والبعض والفئران وأيضا التعابين فاي وضع بيئي يبنى هذا وما هي النتيجة؟

أما الوضع الصحي فيقدر بقدم كارثة بسبب عدم تواجدهم الوعي البيئي لدى السكان والجهات ذات العلاقة للتنسيق والعمل نحو الصواب للحد من هذه الظواهر والتي تنتشر في محافظة عدن.

وقد قال الأخ/ عادل أجرس مدير إدارة التفتيش والرقابة بالمحافظة وهو أحد ساكني العمارة.

الرقابة في حديثها لصحيفة 14 أكتوبر إن الأوضاع البيئية الحالية في العمارة مزرية وإن ساكنو العمارة يعانون من رفع هذا الواء ولكن للأسف دون تحرك بل تزداد كومة القمامة وتسرب المياه وخطر الكهرباء على المواطنين أما بالنسبة للروائح الكريهة دون حل ليل ونهار، ثم أشار إلى مساهمة العمارة والمياه تسرب إليها يوميا وتهدد بتدهار العمارة بسبب هذه العوامل المتراكمة على عمارة المقطري ومعاملة ساكنيها.

أما بالنسبة للوضع الصحي فقال: (إن الوضع الصحي صعب فالذباب والبعض والفئران والتعابين تتجول في بيوتنا وتهاجم أطفالنا عدد من الأمراض المعدية وتهدد صحتهم بسبب الغادورات.

وأن عملية التوعية البيئية ضعيفة بين المواطنين الساكنين في العمارات لرفع الوعي البيئي لدى الساكنين وتوعيتهم على ضرورة الحد من رمي القمامات ومعالجة التسرب المائي المستمر وتنظيم الأسلاك الكهربائية وإيجاد حلول وأنظمة وآلية عمل للتنسيق مع الجهات ذات العلاقة والمواطنين وتفعيل دور التوعية البيئية على مستوى الشوارع وداخل العمارات وفي المرافق الحكومية والغير حكومية للحد من هذه الظواهر والذي تشكل عبء في تطور أي مجتمع فالصحة هي الأساس لبناء أي مجتمع والمجتمع الصحي يجب أن يكون خالي من التلوث وما دور عقال الحارات ومدراء المديرية والبلديات والصرف الصحي؟

التطعيم ضد الحصبة في الحملة ضرورة لا تغني عن التحصين الروتيني .. فلا تتهاون

أخي المواطن..
أختي المواطنة

الحملة التكميلية نحو القضاء على مرض الحصبة للأطفال من (19 شهر - 15 أعوام) ، في الفترة من (24 - 29 يناير 2009م) ، بمحافظة (الحديدة - حضرموت الوادي والصحراء - حضرموت الساحل - المهرة - صعدة)